

١- جوهر الملكية الفكرية

فى الثلاثينيات من القرن الماضى ظهر ثلاثى كوميدى فى السينما الأمريكية باسم إخوان ماركس وكانت لهم شهرة واسعة على المستوى العالمى. وفى ١٩٤٦ استلم أحدهم وهو جروشو ماركس Groucho Marx خطابا من الإدارة القانونية لشركة وارنر السينمائية المشهورة تنذره فيه بان فيلمه القادم الذى ينوى إنزاله إلى السوق تحت اسم "ليلة فى الدار البيضاء" A Night in Casablanca سيشكل اعتداء على الملكية الفكرية لاسم الفيلم المشهور ذى الصيت العالمى والذى أنتجته شركة وارنر باسم "الدار البيضاء Casablanca".

وقد رد جروشوماركس على الشركة فى خطاب ساخر وتساءل عن هذا الشئ المسمى ملكية فكرية وما معناه وتساءل عن مدى أحقية شركة وارنر فى امتلاك شئ ما باسم الدار البيضاء فى حين أنه يعلم جيدا أن هذا الاسم يخص مدينة مغربية منذ قرون عديدة. كما تساءل كيف يمكن لرواد السينما أن يخلطوا بين فيلم إخوان ماركس والفيلم الذائع السيط لشركة وارنر وكيف يمكن أن يخلطوا بين شقيقه الأشقر هاربو (فى فيلم إخوان ماركس) وبين الحساء الشقراء انجريد برجمان (فى فيلم وارنر).

وقد ردت الإدارة القانونية لشركة وارنر تطالب بتقديم نسخة عن فيلم إخوان ماركس لدراستها وفحصها بواسطة محاميه لإقرار أى شبهة إعتداء على الملكية الفكرية إن وجدت. ورد جروشو ماركس بأسلوبه الساخر مرة ثانية رافضا ذلك. واستمرت المراسلات بينهما لفترة حتى يئست الإدارة القانونية وتوقفت عن التراسل.

وقد جاء موقف إخوان ماركس معبرا عن الاتجاه الذى كان سائدا فى ذلك الوقت بشأن حق الملكية الفكرية والذى أخذ يتزايد لتأكيد حظر ومنع

الاقتباس أو النقل حتى وصل في وقتنا الحالى إلى تهديد حقيقى للفكر الخلاق وإعاقة شديدة لحرية الوصول إلى المعلومات.

لقد كان قانون الملكية الفكرية الأمريكى فى البداية يقف فى صالح المستهلك (القارئ/الباحث) على حساب المنتج (الكاتب/الناشر) إلا أن الكونجرس الأمريكى والمحاكم والمنظمات الدولية نجحوا ثلاثتهم فى تحويل الميزان لصالح المنتج. لقد ذهب الاخوة ماركس ولكن شركة وارنر بقيت وهى الآن أكثر قوة عن ذى قبل.

ومع تزايد حجم سوق الإنتاج الفكرى الفنى والعلمى (مؤلفات قصصية، كتب، أفلام، أغاني، موسيقى، برامج حاسبات...) ظل القانون الحاكم لها والمسمى قانون الملكية الفكرية متخلفا عن التجاوب المرن مع ظروف الإنتاج وعن توفير المناخ الملائم لإطلاق الطاقات الخلاقة التى يعبر عنها هذا الإنتاج.

وتعددت الحوادث والقضايا نتيجة لهذا التخلف ونذكر منها الآتى:-

- قيام فرقة موسيقية بإعادة توزيع أغنية مشهورة "Oh, Pretty Woman" فقامت الشركة المنتجة لهذه الأغنية برفع قضية تدعى بأن التوزيع الجديد لم يدخل فى نطاق الاستخدام العادل "Fair Use" (وهو الشرط الذى سمح به قانون الملكية الفكرية) وإنما هو اعتداء فكرى.
- النزاع بين الحكومة الأمريكية وحكومة الصين حيث تطالب الأولى بردع عصابات نسخ الانتاج الفكرى الأمريكى بطريقة غير مصرح بها وهى العصابات التى تمركزت فى الصين لممارسة هذا العمل.
- قيام شركات الإنتاج السينمائى الأمريكية فى ١٩٧٠ بالضغط على الكونجرس لإصدار قانون لمنع بيع أجهزة تسجيل الفيديو خارج الولايات المتحدة خشية قيام أطراف أجنبية بنسخ الأفلام الأمريكية ومن ثم التأثير على أرباح هذه الشركات.

- قيام شركات الإنتاج الموسيقى بمحاولة إعاقة توزيع وتصدير تكنولوجيا التسجيل الرقمي للأصوات خشية توافر هذه التكنولوجيا لدى الأفراد والعائلات ومن ثم التأثير على سوق بيع الأشرطة والأسطوانات.

- القضية المشهورة المرفوعة من شركة آبل للحاسبات ضد شركة مايكروسوفت باعتبار أن نظام ويندوز الخاص بالأخيرة اعتمد بطريقة غير قانونية على نظام آبل للرسوم والتصميمات.

وهكذا أصبحت هناك حاجة ماسة لتحديث القواعد القانونية التى تحكم الملكية الفكرية من أجل المحافظة على روح القانون والغرض الأساسى منه المتمثل فى تشجيع الفكر الخلاق والإنتاج العبقري والإبداع دون المساس بحقوق المؤلفين والموسيقيين وشركات الإنتاج.

ومع ظهور أشكال جديدة من أوعية الإنتاج الفكرى كنتاج طبيعى للتطور التكنولوجى والالكترونى وهى تلك التى سميت بالوسائط الرقمية واستخدمت فى حفظ المؤلفات والكتب والصور والرسوم والموسيقى والأفلام زادت المشكلة وزاد تعثر قواعد قانون الملكية الفكرية فى تطبيق وضمان الحد الملائم من الحماية حيث ظهر فى السوق شركات ومؤسسات عملاقة تسعى إلى احتكار أسواق الوسائط الرقمية فى ظل تنافس محلى ودولى صارم زادت من حدته الزيادة التى طرأت مؤخرا على حجم التجارة الدولية.

وبدأت تظهر دعاوى عديدة نحو زيادة القيود وتغليظ العقوبات على الفنانين والموسيقيين ومستخدمى الحاسبات إذا لم يحترموا حقوق الملكية. وظهرت أشكال إنتاجية جديدة مثل الأفقال الإلكترونية والأكواد المشفرة تمنع استخدام أو نسخ هذه الوسائط التى يتم تسويقها وفقا لعقود مغلظة تحمى حقوق الملكية. وأصبح هذا الإتجاه يشكل تهديد خطير على حرية

الابتكار وحرية التأليف ومن ثم الإبداع الفكري المتوقع من إطلاق هذه الحرية.

فالتعريف النمطي السائد لحماية حقوق الملكية الفكرية هو حماية المؤلفين بدرجة تكفي لتشجيع الفن الخلاق من كتابات ورسوم وموسيقى... ولكن بما لا يتعدى الحد الذي يؤدي إلى تغيير الممارسة الديمقراطية والحركة الحرة للمعلومات.

لقد نسي المطالبين بالقواعد الحازمة لتطبيق حماية الملكية الفكرية أن هناك مفهوم آخر قد يتعرض للضرر نتيجة لذلك وهو مفهوم الصالح العام Public Good.

فليس المقصود فقط أن يكافئ قانون حماية الملكية الفكرية الملحن الناجح والمؤلف ذائع السيط وشركة الأفلام متعددة الجنسيات ولكن يجب أيضاً أن تكون هذه الحماية بقدر يسمح بإعطاء الفرصة للطلبة الباحثين والمدرسين الذين يبحثون عن أمثلة تدرس والقراء والموسيقيين والمؤلفين الصاعدين مع قدر من الحركة والمرونة تساعد على الإبداع الفكري والإسهام الثقافي.

وقد جاء في كتاب المؤرخ الأدبي الأمريكي مايكل وارنر Michel Warner بعنوان "خطابات الجمهورية" أن فكرة النطاق العام The Public Sphere كانت محورية في الفكر الجمهوري وهي نفس الفكرة التي أفرزت وبرزت القانون الأمريكي للملكية الفكرية وساعدت في ترسيخ هذه الفكرة كتابات الفلاسفة الأمريكيين أمثال والتر ليبمان وجون ديوي.

إن سياسة حقوق الملكية الفكرية هي محصلة تفاعلات معقدة بين العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والوكالات الفيدرالية والكونجرس والدوريات التشريعية والقطاع الخاص وكذا الفنانين والكتاب.

كل هؤلاء أثروا على نظام الملكية الفكرية وهناك من يؤيد تغليظ الحماية وهناك في الطرف الآخر من يطالب بتخفيفها إلى درجة الإلغاء.

لذا فحماية الحقوق الفكرية يجب أن تكون نتاج مقايضة عادلة وحكيمة تهدف إلى تشجيع استثمار الوقت والمال في أعمال ما كان لها أن تحظى بهذا التشجيع في سوق حر.

هناك تكاليف وأرباح وهناك فائزين وخاسرين في أى قانون ويجب دراسة هذه التكاليف والأرباح بشكل عام بهدف الوصول إلى النطاق الأكثر كفاءة والذي لديه ديناميكية ثقافية وديموقراطية مرنة.

ومن الأنسب أن تصاغ حقوق الملكية الفكرية في شكل سياسة ذات هدف يراعى كافة العناصر والمتغيرات. وقد أضرت النظرة التقليدية لهذه الحقوق والتي اعتبرتها مجرد حماية لحق التملك بتطور الحوار الديموقراطي والبحث الأكاديمي والإنسياب الحر للمعلومات مثلما حدث عند وضع قوانين حماية محتويات قواعد البيانات محليا ودوليا.

والمطلوب الآن النظر في معنى ومفهوم السرقة الفكرية وليكن معروفا أن:

- الفكرة لا تسرق.
- والأداء لا يسرق.
- والمشاعر لا تسرق.

إن هذه الأشياء هي مواد خام يمكن استخدامها كلبنيات لبناء فكرى متكامل جديد في الأدب أو الفن أو الموسيقى واستخدام فكرة لشخص ما لا يؤثر على قوتها ولا يوجد ندرة طبيعية في الأفكار وعلينا أن نتوقف عن اعتبار الأفكار كممتلكات وعلينا أيضا أن نعيد النظر في تعريف مفهوم ثنائية الفكرة والتعبير Idea - expression dichotomy لدعمه وتطويره، والمقصود به في عرف الملكية الفكرية أن الفكرة والتعبير وجهان لعملية

واحدة وهى العمل الأدبى الذى نعيشه وفى حين أن الفكرة ملك للجميع
فإن التعبير هو الذى يحظى بالحماية الفكرية.
يهدف هذا الكتاب إلى ثلاثة أهداف هى:

- ١- تتبع تطور القانون الأمريكى لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ٢- تحديد أسس الملكية الفكرية بوضوح وإلقاء الضوء على الخطر المتزايد من خنوث وضعف القاعدة الذهبية للملكية الفكرية والمتمثلة فى أن الأساس هو حماية التعبير وليس حماية الفكرة التى انبنى عليها هذا التعبير.
- ٣- تأكيد أهمية أن تكون حماية الملكية الفكرية بالقدر الذى يسمح بالإنتاج الفكرى المتجدد والخلق.

حقوق الملكية الفكرية والثقافة الأمريكية

الأفكار والتعبيرات والديمقراطية

عند مشاهدة مباراة للبيسبول الأمريكي مذاعة على التلفزيون يظهر على الشاشة وعلى فترات متباعدة إعلان تحذيرى متكرر ينص على عدم إعادة إذاعة أى صورة أو وصف أو سرد عن هذه المباراة بدون الموافقة الصريحة والمكتوبة من الإتحاد الأمريكى القومى للعبة البيسبول، وإلا تعرض المعتدى للمسائلة القانونية (طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية) ومن ثم المجازاة.

وفى الواقع فإن هذا التحذير يعتبر أكثر قوة وصرامة مما يسمح به قانون حماية الملكية الفكرية. فلا يوجد ما يمنع أى مصور صحفى التقط صورة عن المباراة من أن يكون هو المالك الحقيقى لهذه الصور ويستطيع أن يرسلها عبر البريد الإلكتروني إلى المركز الرئيسى لصحيفته لى تصدر فى العدد المطبوع من هذه الصحيفة. أو أن يقوم مشجع فريق بكتابة سرد لأحداث المباراة وإرساله مكتوب إلى صديق له أو أى جهة أخرى.

إن لدى إتحاد البيسبول الحق فى أن يمنع إذاعة المباراة من قناة تلفزيونية أخرى بهدف تحقيق ربح أو عائد مادي لأنه هو الذى يملك صلاحيات الاستفادة المادية من إذاعة المباراة على محطات التلفزيون والراديو. ولكن تصرف المصور الصحفى أو المشجع الرياضى يعتبر شئ آخر يخرج عن إطار هذا التكييف القانونى.

لقد أخطأ إتحاد البيسبول فى صياغة هذا التحذير وتعدى حدوده إلى المساس بما يسمى الصالح العام وحرية تداول المعلومات.

براءات الإختراع والعلامات التجارية وقانون الملكية:

هناك ثلاثة أفرع للملكية الفكرية من وجهة نظر المشروع الأمريكي:

- ١- براءات الإختراع Patents.
- ٢- العلامات التجارية Trademarks.
- ٣- قانون الملكية الفكرية Copyright.

وهناك نوع رابع استنبط حديثا وهو الأسرار التجارية Trade Secrets وهو قانون يعطى حماية لابتكارات وإبداعات لها استخدام تجارى ولكن هذه الحماية لا تشترط نظم شهادات الاستخدام Licenses التى ينص عليها قانونى براءات الاختراع والملكية الفكرية.

■ بالنسبة لبراءات الإختراع فالغرض الأساسى منها هو تشجيع الابتكار والإختراع وحماية الأفكار الناشئة من السطو. ويعطى قانون براءات الإختراع حماية إحتكارية للمخترع تمتد لفترة قد تصل إلى عشرين عاما وهى مدة أقصر من المدة التى يعطيها قانون الملكية الفكرية حيث تمتد هذه الأخيرة لتشمل حياة صاحب العمل مع إضافة سبعين عاما بعد وفاته.

ويشترط فى العمل الذى يحصل على براءات إختراع أن يكون مفيد Useful وجديد Novel وغير بديهى Nonobvious. وبمجرد حصول صاحب العمل على براءة الإختراع فإنه يصبح مطالبا بأن يودع نسخة من تصميمات العمل فى السجل العام حتى يمكن للغير من الجانب المعرفى الجديد فى هذا العمل. وفى المقابل يكون له حق بيع العمل أو التصريح للغير ببيعه.

■ أما قانون العلامات التجارية فيعطى للشركة أو الجهة أيا ما كانت حماية لتحركها فى السوق والإستفادة من إنجازاتها ونجاحاتها بإستخدام العلامة المميزة لها فى كافة التعاملات ومنع الغير من استغلال هذه

العلامة كنوع من السطو على النجاح الذى حققته الشركة صاحبة العلامة.

ومعروف قانونا أن العلامات التجارية ليست فى حد ذاتها ضامنة لجودة المنتج إلا أنها ذات قيمة تجارية عالية بالنسبة للمنتجات الناجحة، فإذا رأيت علامة مشروب كوكاكولا مثلا فأنت تعرف مسبقا نوع المنتج ومستواه ومن ثم يؤثر ذلك بالقطع على قرارك بالشراء من عدمه.

▪ قانون الأسرار التجارية هو أداة قوية للملكية الفكرية ويرد عليه بعض القيود فالمبرر الأساسى للسر التجارى هو أن يكون للمنتج قيمة مادية ولا يشترط فيه شرط أن يكون جديدا أو غير بديها، فقط يسمح بالحفاظ على الميزة التنافسية للشركة صاحبة المنتج Competitive Advantage.

ومن الناحية النظرية فإن له إمتداد زمنى غير محدود ويحقق الحماية للأفكار والتصميمات التى أعلنت الشركة أنها بمثابة أسرار تجارية. وسبب إمتداده الزمنى دون حدود تلجأ كثير من الشركات إلى إستخدامه بدلا من قانونى براءات الإختراع أو الملكية الفكرية مثل شركة كوكاكولا التى لم تطلب حماية براءات أو حماية ملكية فكرية لمنتجها وإنما قررت أن وصفتها الأساسية للمشروب Formula الذى يباع باسمها تدخل فى نطاق الأسرار التجارية وبهذا حققت حماية دائمة لهذه الوصفة السرية.

▪ أما قانون حماية الملكية الفكرية فهو يهدف إلى حماية المؤلفين والموسيقيين وكاتبي برامج الحاسبات لفترة محددة من الزمن. وهذا التحديد الزمنى للإحتكار إعتبر كافيا لمكافأة المبدعين على السواء يعتد هذا القانون على أن المؤلف يستطيع إنتاج عمل أصيل من خلال

المزج بين مهاراته وخبراته ومن ثم فإن الأصالة Originality تعتبر مبدأ أساسيا في هذا القانون.

تعريف حق الملكية الفكرية

مصدر هذا الحق هو الدستور الأمريكي الذي طلب من الكونجرس إصدار قانونا فيدراليا يوفر حافزا كافي للإبداع الفكري وحق توزيعه. ويعطى القانون احتكارا محدود الفترة لصاحب العمل وله أى اشتراطات أخرى تسمح بالإستخدام العادل للعمل من المواطنين والصحفيين والطلبة والباحثين.

ويعطى القانون لصاحب العمل مجموعة من الحقوق تشمل:

١. حق النسخ.
٢. حق إعطاء الغير صلاحية النسخ.
٣. حق إنتاج أعمال مشتقة (ترجمة، عروض مسرحية، أفلام...).
٤. حق البيع.
٥. حق الأداء العلني.
٦. حق المقاضاة بالنسبة لأى إعتداء على العمل.

ويتم نقل جزء أو كل من هذه الحقوق من خلال عقود مكتوبة بين صاحب العمل والطرف الآخر.

وقد أدى وجود كلمة Right فى الاسم الإنجليزى إعطاء القانون وزن أكبر مما يجب لأن هذه الكلمة تعنى حق والحقوق فى الدستور الأمريكى تسبق الدولة وكان من الأخرى أن يسمى القانون Copy Privileges إمتيازات الملكية الفكرية حتى يعطى وزنه الحقيقى.

وقد أدرك المشرع بأن الأعمال الإبداعية تعتمد على أعمال من سبقوا لذا كان القيد على حق الملكية الفكرية ذو زمن محدد ينتقل العمل فى نهايته

إلى إتجاه عام Public Domain حتى يستفيد به الجميع فى إنتاج إبداعات جديدة.

وفى سنة ١٧٩٠ أعلن الرئيس الأمريكى جورج واشنطن قانون حماية الملكية الفكرية. وقد جاء ذلك كمحصلة لأراء أفكار كل من جيمس ماديسون James Madison وتوماس جيفرسون Thomas Jefferson. وكان ماديسون يميل نحو ضمان حقوق المبدعين وإعطائهم حماية إحتكارية فى حين أن جيفرسون كان يميل إلى الحق العام وفى أن الأعمال الإبداعية يجب أن تكون حرة التداول حتى تسهم فى مزيد من الإبداع.

نطاق حق الملكية الفكرية

يحق للمؤلف أن يحصل على حق الملكية الفكرية لنطاق عريض من التعبيرات والإبداعات الخلاقة يشمل الأعمال الأدبية والإنتاج الصوتى والمرئى وبرامج الحاسبات والرسومات البيانية. وطبقا لقانون ١٩٧٦ فإن العمل يتم حمايته بمجرد صدوره فى أى شكل من أشكال الإصدار. أى أن مجرد قيام المؤلف بتسجيل كتابه على آلة كاتبة أو حاسب الكترونى يصبح الكتاب محل حماية بواسطة القانون.

فالقانون يقوم أساسا على حماية التعبير Expression ولا يحمى الحقائق والأفكار التى ينبنى عليها هذا التعبير.

وفى قضية نظرت أمام القضاء الأمريكى فى عام ١٩٩١ قامت إحدى شركات التليفونات بإصدار دليل تليفونى أبجدى يغطى بيانات السكان فى منطقة ما ثم جاءت شركة تليفونات أخرى وأصدرت دليلها عن نفس المنطقة وكان يحوى نفس بيانات السكان وعندما قامت الشركة الأولى برفع قضية على الشركة الثانية تحت مسمى حماية الملكية الفكرية رفضت المحكمة طلبها واعتبرت أن الأفكار والحقائق ليست محل حماية وإنما التعبير هو الذى يحظى بالحماية.

وعلى مستوى العلاقات بين الدول يتم تطبيق قانون الحماية الفكرية بطريقة تبادلية Reciprocal فيما بين الدول. إلا أن الظاهرة التي جددت وأصبحت تشكل قلقاً مستمراً هي ممارسات بعض الدول النامية ذات المستوى المادى الضعيف والتي سمحت بعمليات عديدة من القرصنة الفكرية والإعتداء على مؤلفات وبرامج حاسب وإبداعات أنتجت من دول أخرى.

وهو ما أصبح يشكل بنداً ثابتاً في المباحثات الدولية مع هذه الدول وسعيها نحو فرض عقوبات وجزاءات عليها.

الاستخدام العادل Fair Use

بالرغم من الوضع الإحتكارى الذى يعطيه قانون حماية الملكية الفكرية للمؤلفين والموسيقيين ومصممي برامج الحاسبات... إلا أنه يسمح بقدر من الاستخدام المسموح به فى المجالات التى ترتبط بما يسمى بالإستخدام العادل غير مغرض والذى لا يهدف إلى إستغلال العمل الإجمالى فى تحقيق مكاسب مادية. ومن أمثلة هذا الإستخدام النقد الفنى. فإذا أراد الناقد أن يعطى رأيه النقدى تجاه عمل ما فعليه أن يقتبس أجزاء منه ويعيد نشرها مصحوبة بأراء وتحليلات. وفى هذا لا يعتبر ذلك إعتداء على الملكية الفكرية.

كذلك بالنسبة للباحث أو الطالب الذى يقتبس أجزاء لكى يثرى بحثه وكذلك بالنسبة للمدرس الذى يريد تدريس عمل فيقوم بنسخ أجزاء منه يوزعها على الطلبة للدراسة والمناقشة فإذا كان حجم العمل مثلاً ٢٠٠ صفحة وقام المدرس بنسخ ثلاث صفحات منه للأغراض التعليمية كان ذلك استخداماً مسموحاً به أما إذا قام بنسخ العمل بأكمله ثم قام بتوزيعه مقابل عائد مادى كان ذلك تعدياً على الملكية الفكرية.

منذ البداية شكلت هذه الثنائية المحور الفلسفى الذى انبنى عليه قانون حماية الملكية الفكرية. فمع إقرار أن العمل الفنى هو نتاج تزواج الفكرة مع التعبير إلا أن حماية العمل الفنى وإعطاء صاحبه وضعاً إحتكارياً فى تسويقه لفترة محددة تقتصر فقط على شق التعبير دون شق الفكرة.

واعتبرت الأفكار والحقائق فى إطار مايسمى بالنطاق العام Public Domain. وقد أقر قانون حماية الملكية الفكرية الأمريكى بوضوح حماية التعبيرات الخاصة والمميزة للأفكار دون الأفكار نفسها وذلك منذ نشأتها الأولى فقد أوضح جيمس ماديسون أهمية حماية التعبيرات المحددة لفترات محددة مع السماح للغير بحرية الإشارة إلى أو نقد الأفكار الواردة فى هذه التعبيرات.

إن حماية الملكية الفكرية يجب أن تحقق عدالة المصالح بين منتجى الأعمال والمجتمع ككل فمن صالح ديموقراطية المجتمع أن تكون الأفكار الواردة فى النصوص والكتابات والأبحاث والدراسات وحتى القصص محل فحص وتمحيص سواء بالنقد أو التحليل ودون ذلك لن تنمو الحياة الديموقراطية للمجتمع ككل.

وكان المثال الصارخ الذى حدث فى ١٩٩١ هو القضية المتعلقة بقيام شركة تليفونات بمقاضاة شركة تليفونات أخرى بسبب نشرها دليل للمشاركين به نفس بيانات دليل الشركة الأولى وقد رفضت المحكمة العليا الأمريكية هذه الدعوى وأوضحت فى حكمها أن الحقائق مثل تلك الواردة فى أدلة التليفونات لايسرى عليها حماية الملكية الفكرية ولكن تجميعها وتحريرها وإخراجها يمكن أن يكون محل حماية للملكية الفكرية. ولما كانت الشركة الثانية لم تعتدى على شكل إخراج الحقائق أو التعبير عنها فلا يوجد إذن قضية.

ولايستطيع قانون حماية الملكية الفكرية تغطية كافة بدائل التعبير عن الفكرة أو بدائل فهم التعبير الواحد. فالتعبير المحدد يمكن أن يوحى بعدد

من الأفكار. والفكرة الواحدة يمكن التعبير عنها بأكثر من شكل تعبيرى. وهنا يستحيل على القانون إحكام قبضته على شئ غير ممكن أساساً ألا وهو مرونة اللغة ومطاطية مصطلحاتها لذا يكتفى فقط بحماية تعبير محدد مع ترك مساحة حرة للغير لتوظيف أفكار وتعبيرات وفقاً لبدائل عدة. ولعل هذا التعقد فى ثنائية الفكرة والتعبير هو الذى سمح بحالات من سرقة النصوص والأفكار فى المجال الأدبى والفنى Plagiarism إلا أن هذه الحالات يجب أن تعالج فى ظل الشروط التعاقدية بين الأطراف وليس فى ظل قانون حماية الملكية الفكرية.